

شباب ونساء youth & Women

أصوات الطلبة مسموعة



■ جامعة دمشق، الصرح العريق الذي يعود لأكثر من ١١٢ عاماً، والذي تأسس على يد عمالقة العلم والمعرفة، وشيّد رغم كل الظلم حينذاك، وزعم الاستعمار الذي كان يضطهد أي نور ينبثق من بلاد الشام...

١٩٠٣ هو تاريخ لبداية نشوء جامعة العراق والعلم، والدكتور رضا سعيد هو المؤسس الأول... مرتز جامعة دمشق بمراحل كثيرة، فبدأت بفرع قليلة كالتربية والحقوق، وكانت الأولى في الوطن العربي التي تدرّس باللغة العربية. تعددت الفروع مع الزمن، وتنوعت الاختصاصات، وصارت جامعة دمشق تستقبل آلاف الطلاب سنوياً، ويتألف كادرها من عناصر وأكاديميين مرتز جامعة دمشق بمراحل تطور وازدهار، إلى أن اغتالت الحرب ذروتها، فبدأت كوادرها تتسرب من العمل إما للهجرة أو تغيير مكان الإقامة، بالتزامن مع نزوح بعض الطلاب من محافظاتهم ملتجئين لإكمال علمهم في دمشق، ما أثر ذلك مجتمعاً على القيمة التي تقدم في ظل نقص الكوادر وكثرة الطلاب، فقد ضاعت الذروة وأخذ المؤشر البياني يتأثر بما حوله من حرب وفساد وتزوير للشهادات السورية (بواسطة عملاء من خارج القطر في معظم الأحيان).

ومع هذا، ما زالت جامعة دمشق صامدة بوجه كل الظروف، مكتملة مسيرة العلم داخل كليتها كافة، محاولة جمع ما قد كسر... لذا كثرت الشكاوى على أعضاء الهيئة التدريسية والمواد الامتحانية التي لا ينتج فيها الطالب بسهولة أو حتى بعد جهد، وبدأ استياء الطلاب وهجومهم على صرح من تاريخ... ومن هنا أتت فكرة (مكتب الشكاوى) سنوات ٤ سنوات تأسس مكتب الشكاوى في مبنى رئاسة جامعة دمشق (بإدارة مباشرة من رئيس الجامعة)، وكانت فكرته ربط الخيوط المقطوعة بين الطالب وجامعته، وإعادة الثقة التي لا تستحق جامعة دمشق أن تخسرنا من طلابها وكوادرها، وهي التي ناضلت من أجلهم وصمدت معهم لتكسبهم العلم رغم كل ما نعرفه من ظروف.

وبدأ عمل المكتب الدؤوب باستقبال شكاوى الطلاب التي تناوبت في بادئ الأمر المشاكل الامتحانية، من شك الطلاب بأنه يستحق أن ينجح بمواده، أو من ظلم تعرض له، وحتى تناول المكتب شكاوية التي ربما تكون عن الهيئة التحتية لكلية، كما أن لمكتب الشكاوى دور في سماع شكاوى الموظفين في أي شيء يبريدون أيضاً. وحين وصول أي شكوى للمكتب يقوم مباشرة باستلامها رسمياً ليتوجه نحو الجهة المشتكى عليها، فيتحقق من صدق الشكاوى ولمن تعود أخطائها، إذ تذهب لجنة مختصة من رئيس المكتب مع الجهة المحولة لها إلى الكلية والقسم المطلوبين وتقوم اللجنة بإجراء ما يلزم من تحقيقات، وسنأخذ مثلاً الآن بأن تكون المشكلة هي في مادة امتحانية، حينئذ تذهب اللجنة فتنظر الأسئلة والدرجات الموضوع عليها وسلم العلامات الموضوع من دكتور المادة المسؤول، وتؤخذ عيّنة من الأوراق الامتحانية ويجري التدقيق بالتفاصيل المكتوبة في ورقة الطالب مع الموجودة في سلم التصحيح، ويتم المقارنة وتراقبة تفاصيل أخرى، مثل إن كانت الأسئلة منطقية.

وفي هذه الحالة توجد عدة نتائج، في حال الخطأ من استاذ المقرر تتوجه لجنة علمية لدراسة الموضوع، ويحال الأستاذ إلى لجنة التأديب لاتخاذ القرار المناسب، أو يعاد تصحيح المادة... وحين يكون الطالب مخفطاً في توقعاته هي أنه أجاب كما هو مطلوب معتمداً على أسئلة دورات سابقة معلولة من قبل طلاب مثله، أو على دورات خارجية لا تعطي حلولاً مقاربة لما أعطاه الدكتور في المحاضرات التي غالباً

ونفسياً حين ينقصهم علامة أو علامتان عن المعدل المطلوب للنجاح، من أجل كسب المزيد من الأموال في تلك الجامعات في أفضل الأحوال، هذا ما صرح به بعض طلبة الدراسات العليا (ماجستير) في التعليم الموازي، الذين اعتبروا أن المرسوم ٢٠٣ لعام ٢٠١٥ فرصة ذهبية تخولهم التخرج، لكنهم فوجئوا بهذا الرسوب المؤسف ناقصاً علامة أو علامتين مما يكبدهم رسوماً مضاعفة ومرهقة.

فهل يدرك القيمين على إصدار التعليمات التنفيذية، أو الأساتذة الأكاديميون حجم الخسارة والمعاناة وخيبة الأمل لطلاب ينتظرون لحظة تخرجهم بفارغ الصبر...؟

إيمان أحمد ونوس

آمال طلبة جامعيين.. في مهبّ الريح

وهنا نتلمس مدى ما يحيق التعليم عندنا من أضرار وجرائم مادية ومعنوية أحياناً كثيرة من خلال أساليب التعليم ومناهجه القائم بعضها على ارتجالية بعيدة عن الواقع، وقوانين تحاول اللحاق بركب الحضارة ولو بالحدود الدنيا، فتعطي الطلبة بعض الآمال التي فتالها إمّا التعليمات التنفيذية، وإمّا أساليب تعاطي بعض القيمين من أساتذة وأكاديميين أثناء المحاضرات، أو أثناء الامتحانات ونتائجها التي تبقى دوماً مجالاً رحباً لشكوى الطلبة بأنها جاءت مخيبة لتوقعاتهم ومستوى تحضيرهم لها، وذلك بسبب ابتزاز وفساد غير معن في كثير من الأحيان، لاسيما في مجال التعليم الموازي والفتوح باعتبارهما بدرجات في سياق التعليم المأجور أو الخاص، إذ يجري إزهاق العديد من الطلبة مادياً

■ يُقاس تطور المجتمعات كافة بمدى تطور مستويات التعليم فيها، وينسب المتعلمين والباحثين والأكاديميين الذين لا شك سيرتقون بالعلم والإنسان والمجتمع..

من هنا توليه الحكومات أهمية قصوى، وخاصة التعليم العالي المسؤول عن رفد المجتمع بكوادر قادرة على النهوض بالحياة، ما تصل البلاد إلى حالة من التقدم التكنولوجي المعير عن وعي المجتمع والدولة وقيمتها.

سأل تشرشل حين أخبره أن الدمار عم البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية: ما وضع التعليم والقضاء...؟ فأجابوه: بخير.. فقال: متى كان التعليم والقضاء بخير كانت البلاد والمجتمع بخيراً!

هل بقي العلم من حق الجميع..؟

ويعد أن شرعت الجامعات الخاصة أوبها وحساباتها المصرفية، فجارتها في ذلك الجامعات الحكومية التي أحذت نوعيات من التعليم ليست مجانية بضمنها الموازي والفتوح، فأصبح همّ تأمين الحاجات المادية لها حين تكون الخبز الأخير والأقصى يشبه حبلاً يخفق الأمل مثلما يخفق الطموح وأعانق الأمل.

ضاق الوضع على الطلاب من جميع الجهات، فرغم وضع الأهالي المالي الصعب لم تحك الدوائر الحكومية إلا كلمة (هات) هذا من الناحية المادية، أما إن النساء فسبناضن، علّ العلم يصبح أحد إنجازاتها، فستستطيع النهوض ما أمكن ببلد دمرته حرب السلاح والفساد وانهميار القيم والأخلاق على مختلف المستويات الرسمية والشعبية!!

ثراء ملاك

وصلت أسعار لوازم المدارس إلى حدود لا يتخيلها عقل سوري كان يشتريها قبل الأزمة بأقل من ربع ثمنها الآن! لكن معظم الأهالي دفعوا (دم قلوبهم)، كما يقولون، حتى وصل أبنائهم إلى المراحل الأكاديمية، وهنا استقبلهم النخب المالي بكل قدراته وتنوعاته... وعندما تشرّع الأوباب لهم ليدخلوا تلك المرحلة تستقبلهم الحواجز المالية التي تبدأ بسحب أموالهم تباعاً عند المرور على كل حاجز..

ولا ننسى أنه إذا كانت تلك الكلية إحدى خيارات التعليم المفتوح أو الموازي أو حتى الخاص فهذه الخيارات تكون سبيلاً آخر إن لم ينجح الطالب في الحصول على مؤهله لحجز مقعد في صفوف التعليم النظامي شبه المجاني. لم يعد التعليم متاحاً للجميع بعد أن دخل مجال الاستثمار،

في هموم الشعب على الصعيد المادي... فقد أنهكت الأزمة ظهور المواطنين يكافحون للحصول على الأثقال التي حملوها! لم ترحم تلك الأزمة أحداً لا فقيراً ولا غنياً.. فما هو حال الطلاب الذين يكافحون للحصول على العلم والمعرفة وتحسين مستواهم الإنساني والمادي...؟ حاصر الوضع السوري الصعب طلاباً في جميع مجالات حياتهم سواء في العلم أم في العمل!

صحيح أن التعليم الأساسي في المدارس مجاني، لكن مستلزماته المختلفة من القرطاسية وزياب المدرسة و المواصلات وحاجات الطالب اليومية ليست بالمجان!! خصوصاً بعدما خلت الأزمة تجاراً محترفين ومجرمين مصّوا دماء الشعب قدر جشعهم وطمعهم بلا أخلاق ولا ضميراً

إنهم يحبطوننا

التي لم أستطع يوماً ألهتها ولا (إبراهيم الفقي) رسولها. ومن ناحية أخرى، عندما فتحت لي (طاقة فرج) من خلال بدايات الطريق الذي أرغب في سلوكه، وهي تفعلت في قسم الدراسات المسرحية في المعهد العالي للفنون المسرحية، أعلقت هذه الطاقة في وجهي، ذلك لأنني لست أحد أصدقاء ابن العميد، ولا من معارف الأستاذة هناك، ووالدي أفقر من أن يكون مالك مشفى كبير أو مدير شركة تجارية...! وألنني لم أحقق الشروط المطلوبة، لا أعلم!! أقدم مما سبق أن هنالك صراعاً دائماً بين (الرغبة) (الواقع) بتياراته وتعيدياته وإشكالياته، وغالباً ما ترجح كفة الفوز نحو (الواقع)، وينظر إلى الرغبة على أنها ترهات، تحلّلات، شيء لا ضرورة له، وستظل هذه النظرة دائمة بدوام تفشي سلطة المحيط الظالمة-الضعيفة، ذلك لأن الرغبة والأمنية أمال غير مشكّلة وتحتاج إلى التوسيع الواضح للمعلم المستقني من تجربة الواقع الذي، وتوسيع مكوناته وترتيبته الحامدة والثابتة، لا يبالي بإعطائها - أي الرغبة - شكلاً معيناً لتفصيلها، والنتيجة ما سبق أن احتمالية فشلي هنا - أي في هذا الواقع الاجتماعي - لا علاقة لي بها.

فمجرد أنني (شاب) هو دالة على امتلاكى للنشاط والطاقة والعزيمة التي تخولني خوض غمار رحلة التعلم الطويلة؛ التي لا داعي لها مثلاً... ولذلك اعتقدت أني بحاجة إلى تغيير أسياذ الواقع والمحيط بمختلف المستويات والمسؤوليات، لتقتني بأن بعض أفرادها هم قادرون على النجاح والتميز خارج القيود والحوجز المفروضة - من اللا شيء سوى الغباء- من قبل الأيادي والأرجل المحيطة بنا.

جاد قرموشة

دراسي مختلف عما كان يتوهمه، ومن الضروري التعرف على طبيعة هذه (الواو) الواصلة بين (هذين التياراتين) (وتيار الشباب- الطالب)، ذلك أنه غالباً ما ينظر إلى هذه (الواو) نظرة قاصرة تقضي أخيراً إلى توجيه التوجيه والعباب وحتى الفشل نحو هؤلاء الشباب- الطالب إذا ما ضاقوا ذرعاً بالتيارات المرافقين وقرروا الابتعاد إلى مكان أبعد بجوي تيارات تؤثر إيجاباً لا سلباً. وقيل الدخول في تجربتي مع مؤسستي تعليم أكاديمي، أقول إنه لا يمكنني النظر إلى عملية التعليم المتبعة إلا على أنها آلية لتفنين وفرض معلومات من قبل الطرف الأول، ورضوخ واستسلام لها من الطرف الآخر. ونتيجة هذه العلاقة لا تعطيني إلا عملاً مجتاً وموطراً وبالتالي راكداً، ولا أرى فرقا بين هذه العملية وعملية التربية المدرسية إلا في نوعية وشكل الغراف الذي يغطي كلاً العمليتين وشكله. كان الكاتب الكبير (هنريك إبسن) على صواب حينما شبه تلك الأساليب (بالهضم الفرم التي تلطن أدمغة الجميع في عجيبة واحدة، فتصبح كلها تقانق بشرية، وكلها متشابهة).

أدرس اليوم علم الاجتماع في جامعة دمشق، وحقيقة لا يعجبني شيء في هذا (الفرع) إلا اسمه. والسبب، كصعقني الطلاب، يرجع إلى أن هذا (الفرع) بعيد كل البعد عما أعنيته وأسمى إليه، ولأن معظم الناس تحب التحدث (على أرض الواقع)، فإن هذا الفرع، وعلى أرض الواقع، يحبط نفسه بمائلة هلامية من اسم وقور، علم الاجتماع، بنظري، هو آلة شريرة تسحق السنين، أي أنها تنزع من عمرك أربع أو ست سنوات تقريباً لترميها في جوف هذه الآلة، بعد أن تنتهي بك الرحلة الدراسية الجميلة موجهاً مدرسياً، أو أحد أعمدة مؤسسات التنمية البشرية

■ نحن اليوم أمام نظام تعليمي يفتقر بمعظمه لمفهوم (النظام) (والتعليم) من الجهادية معرفة أن الشروط المفروضة على المتقدمين إلى مختلف الجامعات والمعاهد تهدف إلى تحديد كمية الطلاب، ونوعيتهم، إذ تشكل هذه الشروط غربالاً ينفذ من هؤلاء من يمتلكها. أو من يستطيع امتلاكها بسمر (واسطة) تجعله رشيقاً وناعماً لينفذ من الغربال بسهولة!

لست بصدد توجيه هجوم أولوم أو عتاب للحكومة المصون ككل، لأنني أنظر إلى (العيب) الذي يعيق بأجواء بعض الشخصيات المسؤولة في المؤسسات التعليمية وسلوكها، على أنه نتاج (مراجعات) متقلبة وغير مستقيمة توازي بتقلباتها وعدم استقرارها الطقس الجماعي العام الذي حفر في فيه الحرب وتدابيرها أخطايد كثيرة من (العيب) إن تدمل حتى يعب (انتهاء) هذه الحرب.

يرافق تيار الشاب- الطالب، بما يحمله من قدرات ورؤى وأمال، تيارين اثنين - من مجمل التيارات المحيطة - ذوي قوة وتأثير بالغ، أولهما: (تيار أهله) الذي نسب لنفسه العلم والمعرفة بكل شيء، لإملاكه التجربة الحياتية الطويلة التي تمكنه من إبراء وجهه نظره (الصائبة أبدأ)، إضافة إلى موقفه السلطوي من العلاقة، الذي يخولهم - إذا قوبلت توجيهاتهم بعدم الرضا- بفرض رأيهم- قراهم دون أي مناقشة لاحقة؛ والثاني هو (تيار أسياذ التعليم) الذي يشكله مسؤولو النظام التعليمي وكوادره، الذين، بسبب سلطتهم المفروضة على خيارات الطالب، ويقرنون على رحلة متابعته لدراسته، التي قد تجعل من هذا التأثير تحويلاً كاملاً للمرجى، ما قد يجبر الطالب على أخذ منحى

شبكات التواصل

المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٣ حق لجميع الطلاب

على جميع الطلاب والمفروض ألا يكون هناك تمييز بين طالب وآخر، لاسيما أن المرسوم صدر فرصة كالعفو، والمفروض أن يستفيد منه جميع الطلاب في الجامعات السورية. ومع لفت النظر إلى موضوع مهم جداً وهو أن الطلاب في الجامعات الحكومية لم يستفيدوا من الدورة الإضافية ولا من الترفيع الإداري في حين أن الطلاب المستنفدين في الجامعات الخاصة قد سمح لهم بالتقدم للدورة التكميلية إضافة إلى الدورة الصيفية أي إلى الفصل الثالث والذي هو فصل نظامي داخل الجامعات الخاصة.

وهنا يكون السؤال: ما المقصود من هذا التمييز بين طلاب الجامعات السورية سواء كانت حكومية أم خاصة؟؟ ونحن جميعاً نعلم أن الطلاب في الجامعات الخاصة أوضاعهم الاقتصادية جيدة جداً مقارنة مع طلاب الجامعات الحكومية بنسبة كبيرة ومع ذلك فإنهم منحوا دورة أخرى، وهنا نلمس ونرى أن المهنش الوحيد هم الطلاب المستنفدون أو ما يسمون بطلاب المرسوم. ورغم محاولات كثيرة قامت بها مجموعات كبيرة من الطلاب بالتقدم للوزارة باقتراحات كي يستفيدوا من الترفيع الإداري فإنهم لم يجدوا أذن صاغية، والآن يقومون بحملة جديدة يطالبون فيها بالترفيع الفصلي حقاً طبيعياً لهم، وبرأيهم أن يضع منهم فصل واحد أفضل من أن تضع منهم سنة كاملة، وهم ما زالوا يوجهون عدة كتب واقتراحات لوزارة التعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة سورية باعتبارهم منبر لصوت طلاب الجامعات السورية، وإلى حين حدوث أي جديد في قضية الطلاب المستنفدين فإن كل هذه التساؤلات برسم وزارة التعليم العالي والسيد وزير التعليم العالي المحترم.

لمى عبد الفتاح الجمعة

■ صدر المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٣، وهو فرصة للطلاب الذين أثرت في حياتهم ودراسهم الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد، وكما العادة بعد صدور أي مرسوم رئاسي يتبعه صدور التعليمات التنفيذية التي، غالباً، تغتال محتوى المرسوم وذلك تبعاً لفصلحة الوزارة في المرتبة الأولى.

فمنذ بداية الأزمة السورية كان الرئيس يصدر مراسيم تشمل جميع قطوع النجاة الذي يساعد الطلاب العاديين والمستنفدين من داخل الجامعة أو خارجها من أجل تحسين أوضاعهم ومستواهم الدراسي.

والمرسوم الجديد ينص على دورة امتحانية إضافية، إضافة إلى الترفيع الإداري الذي يمنح الطالب فرصة بالتفرغ إلى السنة التالية وهو يتبع ٨ مواد، أربع مواد يمكن نظامية وأربع إدارية تبقى معه حتى سنة التخرج، في حال لم يستطع النجاح فيها، إضافة إلى فرصته بالتقدم إلى دورة إضافية في الصيف وكذلك علامات المساعدة الامتحانية، وفي هذه الحالة يكون الطالب العادي والطالب المستنفد للمرة الأولى قد استفادوا من ثلاث فرص نجاح قبل انتهاء سنتهم الدراسية.

أما المرسوم المستنفد للمرة الثانية أو الثالثة أو ما يسمى بطلاب المرسوم الذي استنفد للمرة الأولى واستفاد من التقدم لدورة امتحانية واحدة في أحد الفصلين الأول والثاني ولم يسمح له بالتقدم للدورة الإضافية ولا يحق له الاستفادة من الترفيع الإداري، فقط سمح له أن يعود ويتقدم لدورة امتحانية واحدة في أحد الفصلين الأول أو الثاني وبالتالي تكون الوزارة قد أضاعت عليه سنة دراسية كاملة دون النظر لهؤلاء الطلاب بعين الرحمة وكأهم لا يعيشون في البلب تنقسم مع باقي الطلاب العاديين، مع العلم أن الظروف نفسها المادية والاجتماعية والأمنية قد مرت

من ذكريات الماضي ومرارة الحاضر

القادمة، والتوفيق والتوافق بين العمل والدراسة، فور التفكير بالانساب إلى الجامعة. كانت وزارات الدولة، وهيئاتها، وخاصة وزارة التربية والتعليم، تستوعب عمل كل هؤلاء الطلاب حسب اختصاصاتهم في مهنة منظمة لها إدارتها، وميزانيتها، واعتماداتها المالية، وشواغرها الوظيفية، وهي مهنة تعليم بالوكالة، أو التوظيف بالوكالة، في جميع مدارس الدولة ومؤسساتها التعليمية ومؤسساتها الإنتاجية والمهنية، لاسيما في المحافظات النائية، وهي الوظيفة التي تشترط وجود الشهادة التعليمية ما قبل الجامعية، أو وثيقة تسجيل بالجامعة، ويعمل الطالب بموجبها بعدد موقت يكسب منه أجراً ريشاً ينمي دراسته وينتقل إلى عمل ثابت آخر. هذا كان في المجتمع السوري الجميل آنذاك، حين كانت الحياة المادية تميزت بالبساطة، وبالعفة على تحملها من طبقات المجتمع الاقتصادية كافة حتى الفقيرة منها. اختلفت الزمن، واختلفت الحاجات، بدأت تظهر في الاقتصاد العام للدولة والمجتمع بوادر التعقيد الإداري والإنتاجي، وبدأت تضطرب أدوات الإنتاج وحركة الأسواق، مثلما بدأ تفاقم المشاكل الاقتصادية بعدة أشكال، وبدأ أفراد المجتمع والأسرة يعانون البطالة وقلة فرص العمل، حتى لأصحاب المؤهلات والشهادات العليا، وازدادت المتطلبات المعيشية، وتواترت الكوارث المادية

والاقتصادية، للفرد وللأسرة والمجتمع ومن ثم للدولة بالكامل، وهذا الوضع الجديد كان أول ما ظهر صعوباته على حياة الطلاب الجامعي. صار المصعب بالنسبة للطلاب الجامعي، القبول بأي عمل يصادفه، وإن كان مؤقتاً عابراً، فتتوعدت هذه الأعمال من الخدمة الشخصية لأفراد وأشخاص، والعمل في المطاعم وورش الخدمات المؤقتة للتنظيف ونقل البضائع، والترتيب للمواد الاستهلاكية كدعاية شاقة الحركة وزهيدة الأجر(من مثلاً ير شباب يحملون الدعاية المتنقلة على ظهورهم في الشوارع)، والعمل في الأسواق الموسمية للخضار والفواكه، والكثير من المهن التي قد تكون دونية في تفكير الشباب بالأصل، لكنه يقبلها رغمها ومحتاجاً، ومن الجدير ذكره أنه حتى هذه الأعمال لا تعد متوفرة إلا للبعض القليل من الشباب. المشكلة الأكبر التي تواجه الطلاب الجامعي العامل في مثل هذه الأعمال، هي مشكلة استهلاك الوقت الطويل بهذا العمل أو ذاك، على حساب أوقات الدراسة العلمية والتحصيل العلمي، وأوقات الراحة النفسية والبدنية للطلاب وأوقات الدوام المخطط، حسب برنامج الكليات في الجامعة، ودائماً تزيد المشاكل، وتندرد الحلول، والطالب الجامعي، كما غيره من كل الفئات الاجتماعية، يعارك في هذه الحياة، عسى أن يبسم له المستقبل يوماً ما.

خضر الماغوط

رئيس مكتب الشكاوى
بجامعة دمشق